الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

المعلم يوجه رسالة استفسارية إلى «العربي»و «الخارجية العرب» حـــول نقـاط فـي البروتـــوكـول لـــــم توضـــح مـــن قبـــل الجامعـــة

دمشق
سانا
الصفحة الأولى
الأحد 27-11-2011
وجه وليد المعلم وزير الخارجية والمغتربين امس رسالة الى الامين العام لجامعة الدول العربية ووزراء الخارجية العرب تتعلق بالنقاط المهمة التي بقيت دون اجابة من قبل الجامعة العربية حول مشروع البروتوكول المرسل الى سورية والقرارات التي صدرت عن المجالس الوزارية العربية بعد الاتفاق على خطة العمل العربية وخاصة القرار الاخير بتاريخ 24/11/2011

وجاء في الرسالة ان سورية تابعت باهتمام كل القرارات التي صدرت عن المجالس الوزارية العربية بعد الاتفاق على خطة العمل العربية وخاصة القرار الاخير بتاريخ 24/11/2011.

وفي هذا الصدد أرغب بأن اؤكد لكم ان سورية وحرصا منها على العمل العربي المشترك والتنسيق بينها وبين اللجنة الوزارية العربية قامت بدراسة مشروع البروتوكول المرسل اليها بعد الاجتماع الوزاري في الرباط بغياب سورية ووجهت رسائل اليكم بدأت باقتراح تعديلات واضافات على البروتوكول هدفت الى ازالة اي سوء فهم او غموض لمهمة الجامعة الى سورية وذلك دون المساس بطبيعة وجوهر هذه المهمة وبناء على تأكيداتكم بأن مهمة الامين العام تنحصر بالرد على التساؤلات والايضاحات المقدمة من الجانب السوري وجهنا اليكم عددا من الرسائل تتضمن ذلك الا ان نقاطا مهمة بقيت دون اجابة من قبلكم الامر الذي استرعى انتباه القيادة السورية ونلخص هذه النقاط بما يلي:

اولا: التناقض بين ما ورد في الفقرة التمهيدية الرابعة من قرار المجلس الوزاري العربي بتاريخ 24/11/2011 التي تؤكد على حقن دماء الشعب السوري وضمان امن سورية ووحدتها وتجنيبها التدخلات الخارجية في حين نصت الفقرة التنفيذية الخامسة على ابلاغ الامين العام للامم المتحدة بهذا القرار والطلب اليه اتخاذ الاجراءات اللازمة بموجب ميثاق الامم المتحدة الامر الذي يفهم منه استجرار التدخل الاجنبي بدلا من تجنبه.

ثانيا: لم يكن واضحا لنا لماذا لم يتم النص صراحة في مشروع البروتوكول على التنسيق بين بعثة المراقبين العرب والجانب السوري لتمكينها من اداء التفويض الممنوح لها علما انه من المستحيل انجاز المهام التي ستوفد من اجلها دون التنسيق مع السلطات السورية.

ثالثا: جاء في المادة الثامنة من ميثاق الجامعة العربية ما يلي: تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بالا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام فيها كما ان خطة العمل العربية التي تم التوصل اليها في الدوحة اقرت ما يلي: مع احراز التقدم الملموس في تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها الواردة في (أولا) تباشر اللجنة الوزارية العربية القيام باجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع الحكومة ومختلف اطراف المعارضة السورية من اجل الاعداد لانعقاد مؤتمر حوار وطني وذلك خلال اسبوعين من تاريخه في حين ان البند (ثالثا) يتضمن دعوة الحكومة السورية وأطياف المعارضة الى عقد مؤتمر للحوار الوطني وفقا لما تتضمنه المبادرة العربية لحل الازمة في سورية بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة وطنية لتسيير المرحلة

الانتقالية وهذا يوضح بصورة جلية خروج المجلس الوزاري عن نص وروح خطة العمل العربية وتدخلا بالشأن السوري الداخلي وخرقا للمادة الثامنة من ميثاق الجامعة.

رابعا: لم نلمس في اي قرار عربي صدر بعد الاتفاق على خطة العمل في الدوحة اي اشارة الى الطرف الاخر الذي يستخدم العنف كما جاء تحت الفقرة 1 من (أولا) والتي تنص على وقف كل اعمال العنف من اي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.

وقال الوزير المعلم في الرسالة لقد اكدت سورية استمرار حرصها على منظومة العمل العربي المشترك والتزامها بخطة العمل العربية التي اتفق عليها في الدوحة وكنا نسعى من اجل التوصل الى ارضية مشتركة للتوقيع على البروتوكول ولكن صدور القرار الاخير لمجلس الجامعة بتاريخ 24/11/2011 لم يفهم منه الا موافقة ضمنية على تدويل الوضع في سورية والتدخل في شؤونها الداخلية.

واضاف الوزير المعلم اننا نثق بان جميع الدول العربية تقف ضد التدخل الخارجي في شؤون الدول العربية ولذلك نأمل ان يصدر عن الجامعة ما يؤكد موقف الامانة العامة في هذا الصدد.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية